إنجازات حقوق الإنسان والتنمية البشرية: المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة

دولة الإمارات العربية المتحدة

إنجازات حقوق الإنسان والتنمية البشرية: المرأة

منذ بداية تأسيس دولة الاتحاد سعى المغفور له سمو الشيخ / زايد بن سلطان آل نهيان ... طيب الله ثراه ... إلى التأكيد على حقوق المرأة ودعمها وتمكينها للمشاركة بمسيرة التنمية والبناء بكافة عناصرها ، هذا النهج الذي سار عليه صاحب السمو الشيخ / خليفة بن زايد آل نهيان ... حفظه الله ... رئيس الدولة وقد عملت سمو الشيخة / فاطمة بنت مبارك ... حفظها الله ،،، ولا زالت منذ بداية العقد الأول لتأسيس دولة الاتحاد على رسم السياسات المستقبلية للمرأة في الدولة ووجهت جهودها لدعم المرأة وتنمية قدراتها وتطوير كفاءتها فأصبحت المرأة الاماراتيه مشهوداً لها في فترة قياسية .

إن موضوع حقوق المرأة وتمكينها كما هو متطلب دولي فهو الهاجس الأول لسمو الشيخة / فاطمة بنت مبارك ... حفظها الله ...

حرصت دولة الإمارات العربية المتحدة ومنذ قيامها على توفير كافة القوانين التي تضمن حقوق جميع المواطنين دون تمييز، كما عملت على توفير كافة احتياجاتهم، وجاء دستور الإمارات ليقر الحريات والحقوق والواجبات العامة في حوالي 20 مادة، وبما أن المرأة تمثل أحد ركائز المجتمع الرئيسية كان لا بد من أن يكون لها نصيب من هذه التشريعات والقوانين، وجاءت هذه القوانين كدعم للمرأة في كافة أمورها, فكانت موضع تقدير ومحط اهتمام المشرع, فهناك القوانين الخاصة بالأسرة ليكفل كيانها ويصونها ويحميها من الانحراف, مادة (15), كما قررت المادة (16) أن يشمل المجتمع برعايته الطفولة والأمومة ويحمي القصر. وتتمتع المرأة في الإمارات بحريات

وحقوق وخدمات عديدة شأنها شأن الرجل دون تمييز. ومن أهم ما ورد في الدستور من تشريعات تخص المرأة كانت المادة (25) والتي تنص على " أن جميع الأفراد لدى القانون سواء، ولا تمييز بين مواطني الاتحاد بسبب الأصل أو الموطن أو العقيدة الدينية أو المركز الاجتماعي "، أما المادة (34) فهي تنص على " كل مواطن حر في اختيار عمله أو حرفته في حدود القانون, وبمراعاة التشريعات المنظمة لبعض هذه المهن والحرف. ولا يجوز فرض عمل إجباري على أحد إلا في الأحوال الاستثنائية التي ينص عليها القانون وبشرط التعويض عنه ولا يجوز استعباد أي إنسان""

وتأتي المادة (35) لتقرر على أن " باب الوظائف العامة مفتوح لجميع المواطنين, على أساس المساواة بينهم في الظروف, ووفقاً لأحكام القانون. والوظائف العامة خدمة وطنية تناط بالقانون بها, ويستهدف الموظف العام في أداء واجبات وظيفته المصلحة العامة وحدها".

ومن الملاحظ من هذه القوانين أن للمرأة حقها في التعليم والعمل كما يتيح لها الدستور حرية اختيار المهنة التي تتناسب مع مؤهلاتها وقدراتها أي أن الدستور في الإمارات لم يحدد عمل المرأة في جهة معينة، كما أنه ينص على أن الفرد في دولة الإمارات متاح له الانخراط في الوظائف العامة إذا ما توفرت فيه المؤهلات التي تحتاجها الوظيفة، كما وأنه ينص على أنه لا تمييز بين من يتقدم لشغل الوظائف العامة وهذا ما يؤكد على أن جميع فرص التميز للمرأة في دولة الإمارات في المجال المهني مفتوحة ولا يوجد ما يعيق حركتها قانونيا، هذا إلى جانب الدعم المعنوي التي تحظى به من القيادة السياسية في الدولة.

ويأتي هذا الدعم القانوني للمرأة تقديراً من القيادة السياسية في الدولة لدور المرأة وعطائها على الصعيد الأسري والوظيفي، وحرصا منها على تحقيق التوازن بين جوانب عطاءها المختلفة، كما يؤكد هذا الدعم على الوعي الكبير لدى القيادة السياسية بأهمية دور المرأة وضرورة مشاركتها في

العملية التنموية للمجتمع وبمختلف مجالاتها، وكون المرأة البديل الأنسب للمشاركة في بناء المجتمع في ظل قلة عدد سكان دولة الإمارات من المواطنين. كما وأن حصول المرأة على هذا الدعم الكبير من الدولة في صدور مثل هذه التشريعات وغيرها يسهم في خلق نوع من الدافعية عند المرأة في الإقبال على التعليم والعمل، وهذا ما نلحظه اليوم من خلال ارتفاع عدد المتعلمات في الدولة وارتفاع نسبة المشاركة للمرأة في العمل عن السنوات السابقة ومن جهة أخرى؛ قام دستور دولة الإمارات العربية المتحدة بتنظيم السلطة التشريعية بالدولة فعمل بنظام المجلس الواحد وهو المجلس الوطني الاتحادي، الذي يتكون طبقا للمادة (68) من الدستور من (40) مقعداً يشغلهم أعضاء. وقررت المادة (69) ترك المجال لكل إمارة تحديد طريق اختيار المواطنين الذين يمثلونها في المجلي الوطني، وفقاً للشروط التالية:

1. أن يكون من مواطني إحدى إمارات الاتحاد ومقيما بصفة دائمة في الإمارة التي يمثلها بالمجلس.
2. أن لا يقل عمر العضو عند اختياره عن خمس وعشرين سنة ميلادية.
3. أن يكون متمتعاً بالأهلية المدنية، محمود السيرة, حسن السمعة, لم يسبق الحكم عليه في جريمة مخلة بالشرف, ما لم يكن قد رد إليه اعتباره طبقاً للقانون.
4. أن يكون لديه إلمام كاف بالقراءة والكتابة.

وعليه؛ فإن الشروط السابقة الذكر لم تميز بين الرجل والمرأة، وتنوي دولة الإمارات العربية المتحدة في ظل توجيهات القيادة الرشيدة لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة تأسيس مجلس نيابي يكون نصف أعضائه بالتعيين, وتأخذ الدولة على عاتقها تمثيل المرأة في هذا المجلس تمثيلاً مناسباً يمكنها من المشاركة الفاعلة في السلطة التشريعية بالدولة. وهناك مشاركة واضحة للمرأة في المجلس الاستشاري بالشارقة كخطوة طبيعية للارتقاء بقدرات المرأة الإماراتية وإشراكها في طرح ومناقشة قضايا المجتمع.

لقد أنشئ مجلس استشاري في إمارة الشارقة سنة 1999 ليكون عونا للحاكم، ويساعد الجهات الحكومية لتقوم بدورها في خدمة الصالح العام من خلال مناقشة القوانين المحالة إليه من المجلس التنفيذي، وكان يتكون من ست لجان و35 عضوا. وقد عين صاحب السمو الشيخ سلطان القاسمي عضو المجلس الأعلى للاتحاد, حاكم إمارة الشارقة خمس نساء عضوات في المجلس الاستشاري للشارقة، وذلك في دور انعقاده العادي الأول عند افتتاحه المجلس في الفصل التشريعي الثاني، وذلك يوم 3 أكتوبر عام 2001. وبذلك يكون عدد الأعضاء 40 عضوا، خمسة منهم نساء، وارتفع عدد العضوات في المجلس إلى 7 في عام 2006. وقد أثبتت عضوات مجلس الشارقة نجاحهن في عطائهن وأدائهن، مما دفع الحاكم إلى تعيين سيدتين أيضاً في المجلس البلدي لإمارة الشارقة في عام 2003.

إن هذا الوعي بأهمية دور المرأة التنموي، جعل دولة الإمارات العربية المتحدة ليس فقط على سن التشريعات المحلية التي تضمن حقوق المرأة، بل جعلها حريصة توفير المناخ المؤسسي والانضمام إلى كافة الاتفاقيات الإقليمية والدولية المتعلقة بحقوق المرأة، ونذكر في هذا السياق التالي:

- تأسيس الاتحاد النسائي العام. ويقوم الاتحاد– الذي تترأسه سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك– بدور رئيسي في صون وحماية حقوق المرأة في الإمارات.
- موافقة مجلس الوزراء على تأسيس مجلس الأعلى للأمومة والطفولة، ويقوم المجلس الذي تترأسه سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك, كجهة مستقلة رعاية شؤون الأسرة والطفل.
- موافقة مجلس الوزراء على تعديل قانون الخدمة المدنية الخاص بإجازة الوضع، لتمنح المرأة العاملة إجازة مدتها ستة أشهر براتب كامل، وشهرين بنصف راتب وشهرين بدون راتب.

- منح أبناء الأرامل والمطلقات من الأزواج الأجانب حق اكتساب جنسية دولة الإمارات.
- إبرام تسعة اتفاقيات عمل دولية منها ما يتعلق بتنظيم العمل الليلي للمرأة والمساواة في الأجر بين الرجل والمرأة.
- توقيع دولة الإمارات العربية المتحدة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
- إنشاء الجمعيات الثقافية والاجتماعية التي تعنى بالأسرة والطفولة.

ولابد من الإشارة هنا إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال مؤسساتها المختلفة، قد اتخذت خطوات إيجابية نحو تنفيذ الاستراتيجية وتفعيل المشاركة السياسية للمرأة، وفي هذا الإطار نذكر أبرز ما تحقق في هذا المجال:

-تأسيس معهد الإمارات الدبلوماسي الذي يسهم في تأهيل المرأة على العمل الدبلوماسي في وزارة الخارجية.
-الانضمام إلى الاتحاد النسائي العربي.
-الانضمام إلى الاتحاد النسائي الدولي.
-المشاركة بتأسيس منظمة المرأة العربية.
-الانضمام إلى لجنة تنسيق العمل النسائي قي الخليج والجزيرة العربية.

بالإضافة إلى ذلك؛ لا يمكن إغفال الدور الهام الذي يقوم به الاتحاد النسائي العام وجمعياته النسائية المنتشرة في الدولة في مجال تمكين المرأة الإماراتية في مختلف المجالات. ومن أهم المشاريع التي يقوم بها الاتحاد النسائي العام بتنفيذها في سبيل تفعيل الاستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة ولتعزيز حقوقها وحقوق الطفل فهي كما يلي:

1- مشروع الجهود الوطنية نحو إدماج قضايا المرأة في الدولة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
2- مشروع تعزيز دور البرلمانيات العربيات بالتعاون مع اليونيفيم, والذي بدأت أعماله في 14-03-2006 ويستمر لمدة ثلاث سنوات.
3- مشروع إدماج قضايا المرأة في التنمية, ابريل 2006 ويستمر لمدة سنتان.
4- إعداد الاستراتيجية الوطنية لبرامج الطفولة في الدولة بالتعاون مع منظمة اليونيسيف 2006.

وتقلدت المرأة الإماراتية العديد من المناصب الرسمية الرفيعة من أبرزها: تعيين وزيرتان إحداهم للاقتصاد والأخرى للشؤون الاجتماعية, ورئيسة جامعة, وأمين عام مجلس الوزراء والأمين العام المساعد لمجلس الوزراء, وتعيين س7 نساء في منصب وكيل وزارة مساعد, وثلاث نساء بدرجة وكيل نيابة, ووزيرة مفوضة في وزارة الخارجية, و34 دبلوماسية في وزارة الخارجية, وتعيين 7 عضوات في المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة, وتعيين سيدتان في مجلس بلدي إمارة الشارقة. بالإضافة إلى دخولها معترك العمل الدبلوماسي من خلال وزارة الخارجية.

وتشهد دولة الإمارات العربية المتحدة نهضة متسارعة في مجال مشاركة المرأة في قطاعات الأعمال المختلفة. إذ تشير آخر الإحصائيات المنشورة عن هيئة تنمية وتوظيف الموارد البشرية الوطنية بالدولة إلى ارتفاع عدد المواطنات المشتغلات من 14.427 عام 1995 إلى 57.000 عام 2004؛ أي معدل نمو سنوي بلغ 15.3% (أنظر شكل رقم 1).

شكل (1)

توزيع المشتغلون حسب النوع خلال عامي 1995 و2004

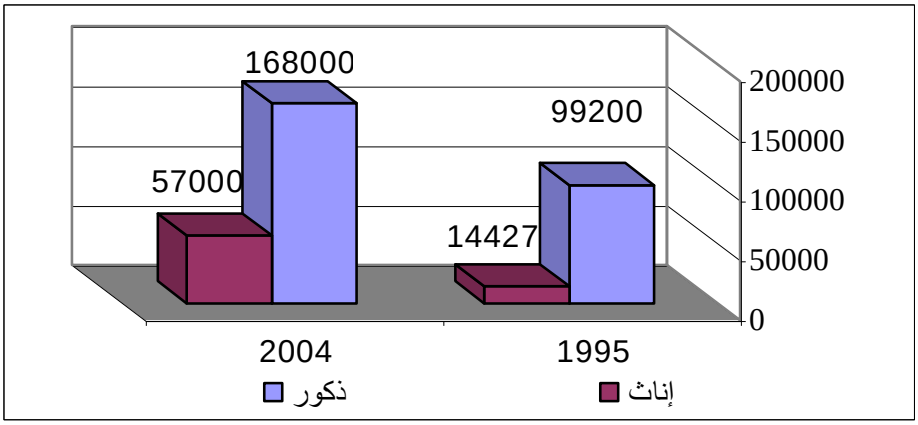

المصدر: هيئة تنمية وتوظيف الموارد البشرية الوطنية

يظهر الجدول رقم (1) أن المرأة الإماراتية تعمل في جميع مؤسسات الدولة الاتحادية وبدون قيود, مما يدل على عدم وجود أي قيود حول الوظائف التي يمكن أن تشغلها المرأة.

جدول (1)

توزيع المواطنات على الوزارات الاتحادية في عام 2004

المؤسسة	2004
وزارة التربية والتعليم	14311
وزارة الصحة	3087
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	646
وزارة المالية والصناعة	119
وزارة العدل والشؤون الإسلامية	111
وزارة الأشغال والإسكان	95
وزارة الإعلام والثقافة	95
وزارة الخارجية	79
وزارة الداخلية	71
وزارة الزراعة والثروة السمكية	70

وزارة الدولة لشؤون مجلس الوزراء	70
وزارة الاقتصاد والتجارة	47
وزارة التخطيط	34
وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف	24
وزارة التعليم العالي	23
وزارة المواصلات	21
وزارة الكهرباء والماء	19
وزارة رعاية والشباب والرياضة	8
وزارة النفط والثروة المعدنية	8
وزارة الدولة لشؤون المجلس الأعلى	4
وزارة التشريفات والضيافة	4
وزارة مجلس الوزراء	3
المجموع	**18949**

من جهة أخرى تشير الإحصاءات الرسمية لعام 2002 إلى أن عدد النساء المديرات في القطاع التجاري في دبي وصل إلى 3,223 امرأة، مقابل 1.325 امرأة في أبوظبي والعين في العام نفسه. أما من حيث المشاركة في الأعمال التجارية فإن إحصائيات عام 2003 تشير إلى وجود 10409 رخصة تجارية للسيدات.

وقد حرصت الدولة على إطلاق مجموعة من المبادرات الهادفة إلى تفعيل دور المرأة في قطاع الأعمال وتعزيز مكانة المرأة في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛ وذلك من خلال تنمية وتأهيل الكوادر النسائية لتفعيل مساهمتهن في دعم المسيرة الاقتصادية، وإنشاء مجالس سيدات الأعمال، وإطلاق جائزة سيدات الأعمال في الإمارات.

ويقدر حجم الاستثمارات في الأعمال التي تديرها كوادر نسائية بحوالي 12.4 مليار درهم إماراتي، وتتركز معظم هذه الاستثمارات في ميادين عمل رئيسية مثل التجارة والصيانة والأعمال المصرفية والعقارات والتأجير والتصنيع والسياحة والفنادق والمقاولات والبناء.

وتشير الإحصاءات إلى أن نسبة صاحبات الأعمال تبلغ 40.5%، والشريكات في الأعمال 48.1% والمديرات العامات 11.45%. ومن جهة أخرى؛ تشير الإحصاءات إلى أن 48% من النساء العاملات يعملن في مجال التجارة و42% في أعمال مهنية مختلفة و9.6% في تقديم خدمات تخصصية و0.3% في أعمال تصنيعية.

إن تعليم المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة يمثل أحد أهم الإنجازات التي تم تحقيقها في ظل الدولة الاتحادية. فالتعليم ومحو الأمية حقوق أقرها دستور دولة الإمارات العربية المتحدة لمواطنيها دون النظر إلى الجنس أو العمر أو مكان الإقامة، وذلك تماشيا مع مبدأ تكافؤ الفرص بين الذكور والإناث، لذا كان الاهتمام بتعليم المرأة ليس من منطلق أنها تشكل نصف المجتمع فقط، بل لأن تعليمها سيكون له قيمة مضافة يظهر نتاجه على توفير الأسس السليمة للتنشئة الاجتماعية للأسرة والأبناء ومن ثم المجتمع بأسره، وعلى المشاركة في قوة العمل من خلال مخرجات التعليم التي تساهم في البناء والتطوير.

وتشير إحصائيات وزارة التربية والتعليم فيما يتعلق بالتعليم العام إلى أن وجود 318 مدرسة للإناث موزعة على إمارات الدولة المختلفة، وبلغ إجمالي المنتسبات إليها 145.956 طالبة خلال العام الدراسي 2005/2004. أما من حيث توزيعهن على المراحل التعليمية المختلفة فقد كانت كما هو موضح في الشكل البياني التالي:

شكل (1)

توزيع إجمالي الإناث على المراحل التعليمية للعام الدراسي 2005/2004

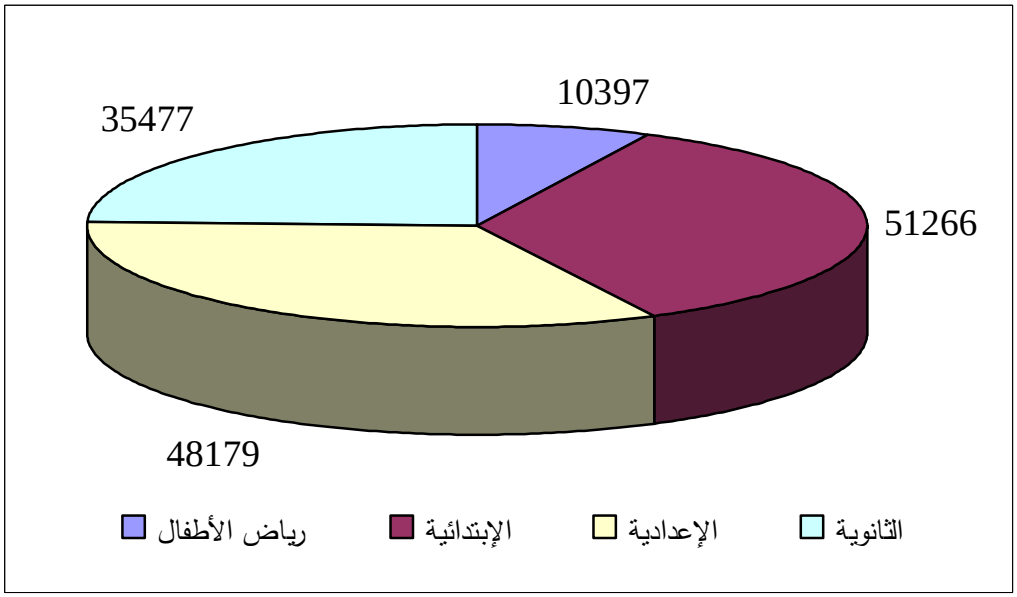

المصدر : وزارة التربية والتعليم

أما فيما يتعلق بنسبة القبول في التعليم العالي فإن دولة الإمارات العربية المتحدة تعتبر من أعلى النسب عالمياً حيث تبلغ 95% للطالبات و80% للطلاب وذلك من خريجي الثانوية العامة، سواء الذين يودون الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي في الدولة أو الملتحقين ببعثة دراسية في

الخارج. و تشير إحصائيات أعداد الملتحقين والخريجين من مؤسسات التعليم العالي 1999-2005، إلى زيادة في المجموع العام للطلبة الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي في الدولة والمتمثلة بكل من جامعة الإمارات العربية المتحدة، كليات التقنية العليا وجامعة زايد. حيث بلغ إجمالي الطلبة المسجلين في المؤسسات التعليمية الثلاث 27.696 طالب وطالبة في السنة الأكاديمية 2000/1999، ومع بداية السنة الأكاديمية 2005/2004 ارتفع العدد ليبلغ 34,207 طالب وطالبة. أما بالنسبة لخريجي مؤسسات التعليم العالي الحكومية في فقد ارتفع من 4,834 في السنة الأكاديمية 2000/1999 ليصبح 6,632 في السنة الأكاديمية 2005/2004.